دراسة قياسية لأثر تغيرات العوائد المالية النفطية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1997-2017

An econometric study of the effect of changes in oil financial returns on unemployment rates in Algeria for the period 1997-2017

ط د سمية بن عمورة [1] *، د لطرش جمال [2]

[1] جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، soumia.benamoura@yahoo.fr

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، dja58mel@gmail.com

الاستلام: 2020/01/14 القبول: 28 /2020/03 النشر: 2020/04/30

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى للعرف على مدى تأثير تغيرات العوائد المالية النفطية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1997-2017، وباستخدام الاسلوب القياسي واعتماد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، توصلنا إلى أن ارتفاع العوائد المالية النفطية في الجزائر الناتج عن ارتفاع أسعارها في السوق العالمية يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، من خلال زيادة انفاق الدولة على مختلف المشاريع الاستثمارية في البلد، إلا أن نتائجها ضعيفة ومحدودة كون أغلب مناصب العمل المستحدثة غير دائمة، ويستلزم ضرورة استقرارية هذه العوائد النفطية في مستويات مرتفعة، حتى تتمكن الدولة من الاستمرار في انفاقها، بالشكل الذي يمكن من امتصاص البطالة على المديين المتوسط والطويل.

الكلمات المفتاحية: النفط، العوائد المالية النفطية، البطالة، نموذج متجه الانحدار الذاتي.

رموز jel: C01 , E24 , Q35.

Résumé*:*

le but de cette recherche, est de connaitre l'étendue de l'impact des variations des recettes financiers pétroliers sur les taux de chômage en Algérie pour la période 1997-2017, et ce en utilisant la méthode standard et en adoptant un modèle vectoriel d'auto régression (VAR), nous avons conclu que les revenues financiers élevés du pétrole en Algérie résultaient de la hausse de ses prix au niveau du marché mondial ce dernier est entraine de baisse les taux de chômage, à travers l'augmentation des dépenses de l'état sur les projets d'investissement , mais ses résultats sont faibles et limités, car la plupart des nouveaux postes créés ne sont pas permanents, et il est nécessaire de la stabilité des revenus pétroliers à des niveaux élevés , afin que l'État puisse Poursuite des dépenses, sous forme d'absorption du chômage à moyen et long terme.

Mots clés: pétrole, Revenus pétroliers, chômage, Modèle vectoriel d'auto-régression.

(JEL) Classification: C01 , E24 , Q35.

* المؤلف المراسل: **ط د سمية بن عمورة**، الإيميل: **soumia.benamoura@yahoo.fr**

1. مقدمة

يعتبر النفط موردا استراتيجيا هاما للعديد من اقتصاديات العالم، سوآءا المصدرة له بحصولها على عوائد مالية ضخمة من خلالتصدير ها لمنتجاته، أو المستوردة له باعتباره محور كل من الإنتاج الزراعي والصناعي لها. ويحتل النفط مكانة ذات أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، من خلال الأولوية التي تمنحها الدولة لقطاع المحروقات، بما يحقق عوائد مالية نفطية ضخمة، تشكل نسب مالية كبيرة من ميزانيتها، والتي بدورها تعتبر المحرك الرئيسي والممول لخطط الإنفاق الحكومي على كل من برامج الحكومة والمشاريع التنموية، قصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، والتي تهدف في معظمها إلى تقليص معدلات البطالة من خلال خلق مناصب الشغل، وفي هذا الصدد سنحاول معرفة تأثير العوائد المالية النفطية المحققة على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1997-2017.

1.1. الإشكالية البحثية: من خلال ما سبقنطر ح إشكاليتنا البحثية كما يلي:

"ما مدى تأثير تغيرات العوائد المالية النفطية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1997-2017؟"

2.1. فرضية الدراسة: يمكننا وضع فرضية لدراستنا كما يلي:

"تتأثر معدلات البطالة في الجزائر إيجابا بزيادة العوائد المالية النفطية خلال الفترة 1997-2017"

3.1. أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- إلقاء نظرة عامة حول التطورات الحاصة في أسعار النفط وانعكاسها على العوائد المالية النفطية في الجزائر من جهة، وتغيرات معدلات البطالة فيها من جهة أخرى؛

- محاولة بناء نموذج قياسي مناسبيقدّ ر الأثر الذي تحققه التغيرات في العوائد المالية النفطية الناتجة عن التغيرات المستمرة لأسعار النفط على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1997-2017.

4.1. منهجية البحث: سنقوم باعتماد المنهج الوصفي التحليلي في تحليل تطور مفاهيم الدراسة ، وكذلك تحليل تداعيات الصدمات في العوائد المالية النفطية على معدلات البطالة، كما يتم استخدام الأسلوب القياسي عند محاولة قياس مقدار الأثر الذي يقع على معدلات البطالة في الجزائر نتيجة التغيرات في حجم العوائد المالية النفطية.

5.1. محاور البحث: للإجابة عن الإشكالية البحثية وتحقيق الأهداف المرجوة قمنا بتقسيم بحثنا إلى ما يلي:

النفط وتطورات أسعاره وإيراداته في الجزائر؛

البطالة وتطورها في الجزائر؛

قياس وتحليل أثر التغيرات في العوائد المالية النفطية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1997-2017.

2.النفط وتطور ات أسعاره وإيراداته في الجزائر

1.2 تعريف النفط وسعر النفط: النفط كلمة من أصل لاتيني وتعني زيت الصخر وهو مادة بسيطة من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصري الهيدروجين H والكربون C ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها باعتبار خليط من المواد الهيدروكربونية (C_nH_{2n+2}) والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه تبعا لكثافته النوعية ولبترول، ويتكون أساساً من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والأوكسجين والنتروجين، يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الاسفلت أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية كالغازات الطبيعية (سالمي محمد دينوري وعلاق فاطمة، 2018، ص 396). أما سعر النفط فهو القيمة النقدية لبرميل من النفط مقاسا بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، حيث أن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية المتصفة بالديناميكية وعدم الاستقرار (مالكي عمار، 2017، ص 86).

2.2 العوامل المتحكمة في أسعار النفط: يمكن اختصار العوامل المتحكمة في أسعار النفط كما يلي:

1.2.2 قوى العرض والطلب: وهي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر على سعر النفط، حيث أن لاختلالات التوزان بين العرض والطلب لصالح أحدهما يؤثر في انخفاض وارتفاع سعره، فانخفاض المعروض في ظل تزايد الطلب يرفع من سعره، كما يرجع الطلب العالمي عليه إلى نمو الاقتصاد العالمي وزيادة عدد السكان، فيزيد الاستهلاك النفطي العالمي بمعدل 1.76% سنويا (بوعوينة مولود وهاشم جمال، 2017، ص ص124، 125) ، فالنفط يمثل عنصر أساسي من عناصر الإنتاج وزيادة نمو الاقتصاد تتطلب زيادة الاستهلاك النفطي، وبالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب عليه (مراد علة، 2016، ص 203). كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تأثير العرض والطلب على سعر النفط للفترة 1992-2017

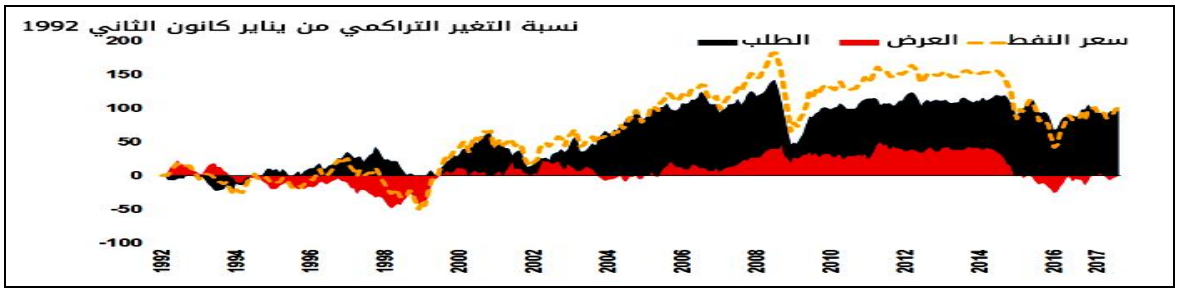

المصدر: جون بيفيس وأخرون: "ثمانية أشكال بيانية تظهر أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2016، وفشل هذا الانهيار في تعزيز النشاط الاقتصادي"، على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts

2.2.2 كلفة استخراج النفط ومستوى الطاقة التكريرية في العالم: تعد تكلفة استخراج النفط قيدا صارما يدخل في تحديد عائد الاستثمار الذي يفرضه المساهمون الكبار على الشركات النفطية. أما من حيث مستوى الطاقة التكريرية في العالم ففي ظل عدم كفايتها، وعدم استجابتها بالقدر الكافي للطلب العالمي على المشتقات، فإنها سوف تعمل على دفع مستوى الأسعار نحو الارتفاع (بورحلي خالد وبوروشة كريم، 2017، ص 146).

3.2.2 المخزونات النفطية: يؤثر التغير في المخزون النفطي التجاري أو مؤشراته على السوق النفطية من الدول الأعضاء وأسعار نفطها بشكل خاص. خصوصا خلال أزمات الفائض أو الشح في المعروض النفطي (بورحلي خالد وبوروشة كريم، 2017، ص 146).

4.2.2 التغيرات المناخية: في الدول المستوردة للنفط، فانخفاض درجات الحرارة في هذه الدول يزيد من استهلاك الطاقة بصفة عامة، وبالتالي زيادة الطلب على النفط و ارتفاع الأسعار (جابر سطحي، 2019، ص 844).

5.2.2 الأحداث الجيوسياسية: تؤثر النزاعات والتوترات الاقليمية والحروب في الدول المنتجة للنفط على أسعاره، باعتباره مؤشرا يهدد أمن مصدر الإمدادات النفطية، وأهم هذه الأحداث (البنك الدولي، 2016، ص 04).

خلال الفترة 1969-1970 (نفاذ فائض الطاقة الانتاجية الأمريكية)، سنة 1972 (الحظر النفطي العربي)، سنة 1978 (الثورة الايرانية)، خلال الفترة 1978-1980 (الحرب بين إيران والعراق)، سنة 1984 (تخلي السعودية عن دور المنتج المرجح)، سنة 1989 (الغزو العراقي للكويت)، خلال الفترة 1996-1998 (الأزمة المالية الآسيوية)، خلال الفترة 1998-1999 (خفض أوبك سقف انتاجها المستهدف 1.7 مليون برميل يوميا)، خلال الفترة 2001-2002 (هجمات 11 سبتمبر 2001)، خلال الفترة 2003-2005 (انخفاض فائض الطاقة الانتاجية).

خلال الفترة 2007-2009 (الأزمة المالية العالمية)، خلال الفترة 2008-2010 (خفض أوبك سقف انتاجها 4.2 مليون برميل). فشهدت السوق النفطية بذلك عدة تغيرات في أسعار النفط.

3.2 تغيرات أسعار النفط العالمية: يمكن توضيح أهم التطورات الحاصلة ضمن أسعار النفط العالمية كما يلي:

1.3.2 لمحة حول التطور التاريخي لأسعار النفط ما قبل سنة 1997: عرف الاقتصاد العالمي أول أزمة في النفط سنة 1973 (الصدمة النفطية الأولى) بهدف تصحيح الأسعار البترولية، حيث فرض حظرا على الصادرات

النفطية عام 1973، كعقوبة للدول الغربية الداعمة لإسرائيل، مما رفع من أسعار النفط بمقدار 4 أضعاف من سنة 1973 (2 دولارا للبرميل) إلى سنة 1974 (13 دولارا للبرميل)، استقر بين 12 و15 دولارا للبرميل للفترة 1974-1978، وارتفع السعر بشكل مفاجئ سنة 1979 اثر الحرب العراقية الايرانية ليصل الى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة محدثة صدمة نفطية ثانية (نادية العقون وأسماء مخاليف، 2019، ص 126). كانت بسبب إضراب عمال النفط الإيرانيين واندلاع الثورة الإيرانية بداية 1979، كما انخفض متوسط إنتاج النفط بسبب الحرب مع العراق التي دمرت منشآت إنتاج النفط الإيراني، وتسببت هذه الأحداث في مزيد من الضغط على العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية، في أعقاب الثورة الإيرانية وفي المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في مارس 1979 ارتفع سعر النفط الخام إلى 14.45 دولار للبرميل، وبنهاية يونيو 1979 ووفقا لقرار الدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري تم زيادة السعر مرة أخرى إلى 23.5 دولار للبرميل، بعد ذلك ارتفع سعر النفط الخام الذي بلغ 13.34 دولار للبرميل في يناير 1979 إلى 26 دولارا تقريبا للبرميل في يناير 1980 (Pazouki, A. & Pazouki, a. M. R. 2014, P 106). وقد أدت الأسعار المرتفعة والركود العالمي في أوائل الثمانينات إلى انخفاض كبير في استهلاك النفط، لا سيما في الاقتصاديات المتقدمة، وقد شجع ارتفاع الأسعار أيضا على الاقتصاد في استخدام الوقود، واستبدال النفط بأنواع وقود أخرى، وتنشيط الإنتاج من خارج الأوبك، وقد أدى ضعف الطلب وارتفاع الإنتاج إلى إجبار أوبك على تخفيض انتاجها متحملة السعودية معظم هذا التخفيض، وبحلول عام 1985 انخفضت اسعار النفط الى اقل من 13 دولارا للبرميل (نادية العقون وأسماء مخاليف، 2019، ص 126). وبقيت الأسعار متدنية بين الفترة 1986 -1989 لتظهر بعد ذلك أزمة أخرى هي الأزمة الخليجية 1990-1991 التي ساهمت في بقاء الأسعار متدنية فلم تتجاوز 23 دولارا للبرميل، وانخفاضها حتى سنة 1997 لتتراوح ماين 15.53 و20.2 دولارا للبرميل ما بين سنتي 1994- 1996 (بلعور سليمان، 2015، ص 105).

2.3.2 التطور التاريخي لأسعار النفط في الفترة 1997-2017: يمكننا توضيح أهم التطورات التي مست أسعار النفط العالمية للفترة 1997-2017 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1997-2017

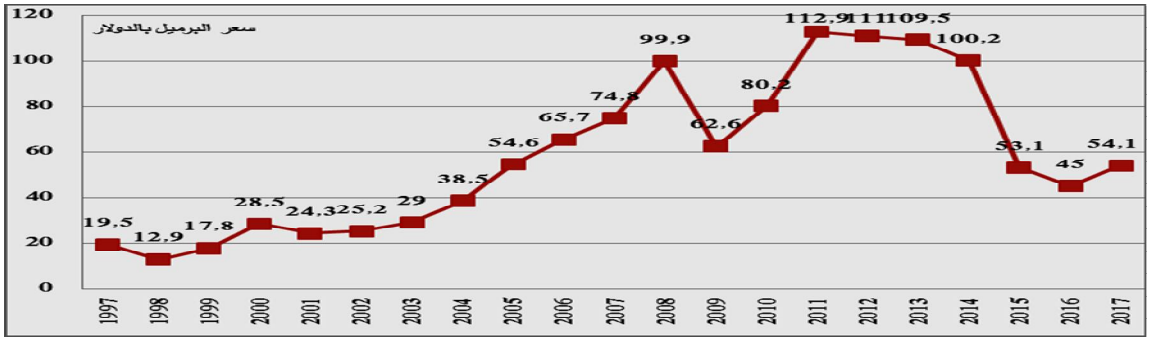

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي 2002،2006، 2010، 2013، 2017

https://www.bank-of-algeria.dz/

حلت سنة 1998 ليعرف سعر برميل النفط خلالها انخفاضا قويا الى 12.9 دولار، ومرد ذلك الى أزمة بترولية أخرى سببها الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النمور الاسيوية، وزيادة المخزون النفطي عام 1998 بشكل كبير، بالإضافة الى تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك حصتها من إنتاج البترول وعودة العراق الى الإنتاج (بلعور سليمان، 2015، ص 150). أما مرحلة 2000-2013 شهدت ارتفاعا في أسعار النفط من حوالي 28 دولارا للبرميل عام 2000 إلى 109 دولارا للبرميل عام 2013، وسميت بمرحلة الطفرة النفطية الإيجابية لسعر النفط، حيث ازداد الطلب العالمي على النفط خصوصا الصين، إضافة الى ارتفاع الدول المنتجة لتلبية احتياجاتها المحلية من الكهرباء، كما أن الاضطرابات السياسية في بعض الدول المنتجة للنفط كالعراق وليبيا، و عوامل المضاربة والتقلبات المناخية تأثر في ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على المعروض النفطي، أما المرحلة 2014-2017 فيمكن تسميتها بمرحلة الصدمة العكسية حيث انخفضت أسعار النفط الى 44 دولار للبرميل عام 2016 بعد أن كان 111 دولار للبرميل عام 2013، بسبب عدة عوامل أهمها تراجع الاقتصاد الصيني، وركود في أوروبا وأمريكا، بالإضافة الى وجود اضطرابات سياسية كالعراق وليبيا التي حاولت رفع انتاجها، وتغير استراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار ما جعلها أقرب إلى التنافسية (سليمان زواري فرحات، 2018، 466).

3.3.2 توقعات أسعار النفط المستقبلية الى غاية 2024: من المتوقع أن تأخذ أسعار النفط خلال السنوات القليلة المقبلة الاتجاه الموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): توقع متوسط أسعار النفط الفورة إلى غاية سنة 2024

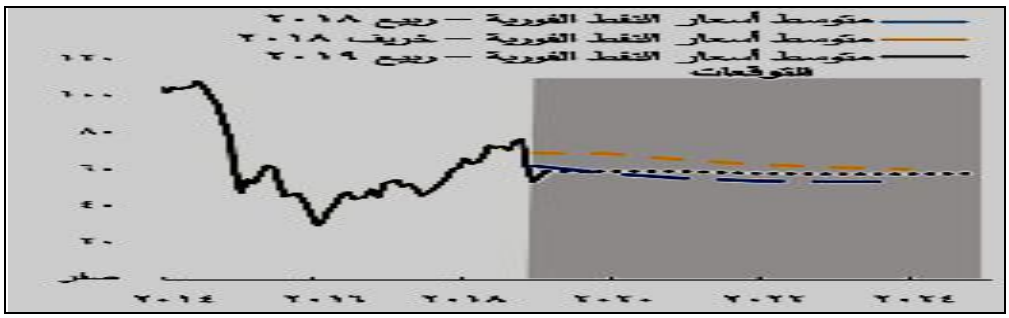

المصدر: التطورات العالمية: الانعكاسات بالنسبة لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، أبريل 2019، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص: 02، الرابط:
https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2019/04/17/reo-menap-cca-0419

نلاحظ من الشكل أن أسعار النفط تتجه نحو مستويات مستقرة خلال السنوات المقبلة، وذلك بناء على التوقعات الاقتصادية والأحداث الجيوسياسية السائدة حاليا، وظل آفاق النفط دون تغيير يذكر على المدى الطويل جدا، فتشير التوقعات في ربيع 2019 إلى أن الأسعار ستظل منخفضة مقارنة بتنبؤات ربيع سنة 2018 وخريف سنة 2018.

4.2 مساهمة النفط من الإيرادات المالية للدولة: يعتبر النفط مادة خام في العديد من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، كما يعتبر أهم صادرات الاقتصاد الجزائري، إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات والثلث الآخر في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات، إضافة لكونه أكثر من 60% من الإيرادات العلية للميز انية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات المحروقات في الجزائر، كما يعلب دورا غير مباشر في دعم الأجور ورواتب العمال وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة (العجاج فطمة الزهراء وقليل زينب: 2019، ص 512). وعموما فالجباية البترولية هي المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، حيث يتوقف حجمها على مستوى أسعار النفط، ولإبراز الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة للدولة ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (4): تطور أسعار النفط ومتغيرات الموازنة العامةفي الجز ائر للفترة 1997-2017

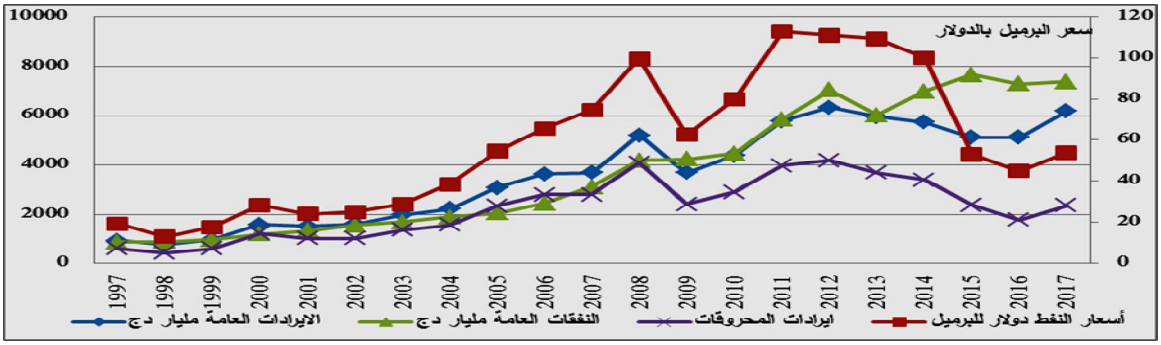

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير البنك المركزي 2006،2002، 2010، 2013، 2017
https://www.bank-of-algeria.dz/

من خلال استقرائنا للشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر تعرف نموا طرديا مع إيراداتها للمحروقات، حيث أن هذه الأخيرة تستحوذ على حصة الأسد فيها، فتنتعش الإيرادات النفطية بانتعاش أسعاره النفط في السوق العالمية وتنخفض بانخفاضها، كما نلاحظ أيضا أن النفقات العامة لها نفس التوجه، حيث تستغلها الدولة في بعث النشاط الاقتصادي باتباع سياسة مالية توسعية متجسدة في برامج الإنعاش لاقتصادي للفترة 2001-2014، مما يدل على أن لبرامج التنمية في الجزائر تخضع للتبعية لعائدات وأسعار المحروقات.

3. البطالة وتطورها في الجزائر

1.3 تعريف البطالة في الجزائر: من الناحية النظرية، البطالة لها تعريف دولي، لكن في الواقع يتم قياسها وفق تقييمات خاصة بكل بلد، وهو ما ينجم عنه صعوبة إجراء مقارنات بين البلدان، وتستند عمليا إلى معيارين (Boriche lahcéne 2012/2013 P 106): معيار الوضع (أي وضعية الفرد)، حيث أنه لا يعمل في وظيفته؛ معيار السلوك (أي أن سلوك الفرد يتجسد في البحث عن الوظيفة في الواقع).و البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات: مصطلح بدون عمل يقصد به "بطال" وتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد ما يلي (خليل عبد القادر رقاب طارق، 2016، ص 210): أن يكون في سن العمل أي ما بين السن 16 و60 سنة، بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛ أن يكون قد قام بالبحث الجاد عن العمل؛ أن يكون متاحا مستعدا لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

2.3 خصائص البطالة في الجزائر: يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES) في التقارير الصادرة عنه حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إلى أن أغلبية البطالين من فئة الشباب، وأن أكثر من 80% لا يتجاوز سنهم 30 سنة، وأغلبيتهم لم يسبق لهم العمل من قبل وهم من فئة طالبي العمل الجدد؛ حيث يرتفع عدد البطالين من ذوي الشهادات الجامعية، بالإضافة إلى أن ثلث البطالين حالة بطالة تستوجب الإدماج؛ ثلثا عدد

البطالين هم طالبي العمل لأول مرة أي بدون خبرة مهنية، وهو ما يشكل عائقا في إدماجهم في مناصب شغل دائمة؛ (عبد النور صديقي، 2018/2017، ص 74)، بالإضافة إلى أن معدلات البطالة تمس الشباب في المناطق الحضارة أكثر منه في المناطق الريفية (Benyahia salima PP 16, 17 , 2019).كما ترتبط البطالة في الجزائر عكسيا بين الباحثين عن العمل وسنهم، فكلما تحرك الفرد للخلف في العمر قلت فرصة العثور على وظيفة، كما يؤدي نقص الخبرة إلى إضعاف إنتاجية طالبي العمل لأول مرة، الأمر الذي يقابلهم أصحاب العمل بالرفض نظرا لحاجتهم إلى ملفات شخصية منتجة على الفور (Lamia benhabibe, philippe Adair 2016. p72).

3.3 عوامل ارتفاع البطالة في الجزائر: يمكن تفسير ارتفاع ظاهرة البطالة في الجزائر لا سيما بطالة الشباب من خلال (Benyahia salima 2019 , P, 17): عدم تكافؤ فرص العمل مع الطلب عليها وغير توافقها مع ما يتصف به الباحثون عن العمل، خصوصا من خرجي الجامعات والمعاهد من حيث المهارات والخبرات اللازمة لتعزيز تنمية الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تفضيل العمل في القطاع العام باعتباره أكثر أمانا؛ وعدم المساواة في توزيع فرص العمل جغرافيا. بالإضافة إلى (Benyahia salima 2019 , pp, 22-25): الانفجار الديموغرافي وزيادة عدد السكان؛ العجز عن توفر فرص العمل اللائقة والزيادة المستمرة في عدد الوظائف المؤقتة.

4.3تحليل تطور ات البطالة في الجزائر: يحتل العمل أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع، كما يعتبر بمثابة العجلة التي تحرك التنمية في البلد، وعلى هذا الأساس تسعى الدول كافة والجزائر خاصة إلى تسطير جملة من السياسات والبرامج التنموية من أجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، منها ما يضع معدلات البطالة في حدودها الدنيا. وقد تغيرت مستويات معدلات البطالة في الجزائر وفقا لعدة ظروف إما ما يتعلق بالاقتصاد الوطني أو الجهود والسياسات الحكومية المتبعة، كل ذلك ما يؤثر على سوق العمل، وسنحاول من خلال هذا العنصر تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر، مع محاولة التعرف على أسبابها.

1.4.3 لمحة حول اتجاهات البطالة قبل سنة 1997: خلال التعداد السكاني لسنة 1966 قدر عدد السكان بحوالي 12 مليون نسمة، وقد كانت معدل البطالة خلال الفترة 32.2%، أي ما يقارب 843 ألف شخص بطال (موسى جديدي: 2016، ص 171)، ويرجع ذلك إلى تكثيف الجزائر لمجهوداتها نحو ما يخفض مستويات البطالة من خلال تبني جملة من المخططات التنموية (الاقتصاد المخطط) تمثلت في المخطط الثلاثي (1967-1969) الرباعيين (1970-1977) الخماسي الأول (1984-1989)، مستغلة بذلك إنعاش المداخيل النفطية لسنة 1979، التي رفعت من

ضخامة المبالغ المالية الموجهة لها، وقد أسفرت عن استقطاب اليد العاملة ضمن مختلف القطاعات الصناعية والبناء والأشغال العمومية التي كانت ذلت الأولوية ضمن هاته المخططات.

وخلال الفترة 1985-1997، ارتفعت نسبة البطالة من 9.7 % سنة 1985 إلى 16.14% سنة 1986، ثم الى 18.1% سنة 1989 (قادري محمد، 2017 ص177).وتعبر سنة 1985 بداية تنفيذ المخطط الخماسي الثاني، كما تزامنت مع الأزمة النفطة لسنة 1986، ما نتج عنه عجز الحكومة عن تمويل استثماراته المقررة، الأمر الذي خلق عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية في البلاد، تأثرت بذلك مستويات التشغيل خصوصا ضمن القطاعات الصناعية، والأبناء والتشغيل التي كانت تستقطبها سابقا. وقد نتج عنه ركود الاقتصاد الوطني امتد إلى سنوات التسعينات، أدت إلى عجز المؤسسات الاقتصادية عن خلق مناصب العمل، بل تسريح العديد منهم خلال الفترة 1994-1998 في اطار إعادة هيكلة المؤسسات. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فان معدلات البطالة في نهاية سنة 1997 لتتجاوز ما نسبته 28 % بعدما قدرت ب19.7 % سنة 1990 (الديوان الوطني للإحصائيات).

2.4.3 اتجاهات البطالة خلال الفترة 1997- 2017: ويمكن تمثيل أهم اتجاهات البطالة فيها كما يلي:

الشكل رقم (05):اتجاهات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1997- 2000

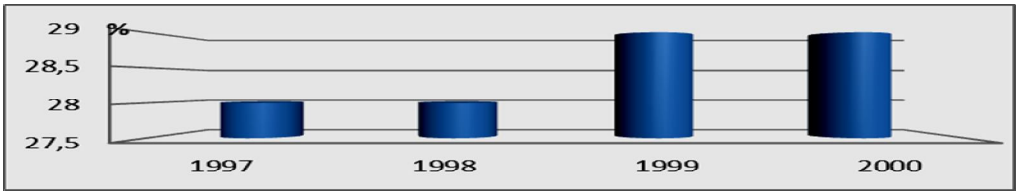

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01

استمرت معدلات البطالة خلال هاته الفترة في الارتفاع، حيث وصلت إلى نسب قياسية سنة 2000، وبلغت معدلات البطالة نسبة 28.89 % من اجمالي السكان النشطون، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بتوجه الجزائر نحو قيامها بجملة من الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وما يتطلب من ضرورة تقيدها بجملة من الشروط المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أهمها الساسة المالية التقشفية التي كان لها اثرا بالغا من تخفيض للنفقات العامة ورفع الدعم على الاسعار وتسريح العمال، "حيث شهدت الفترة 1997-2000 زيادة في عدد العاطلين عن العمل مقدرا بـ 116 ألف عاطل اي بمعدل زيادة سنوية مقدرة ب3.25 % (عبد النور صديقي ص 79) ". أما بالنسبة لاتجاهات البطالة خلال الفترة 2001- 2017 فيمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم (06):اتجاهات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017

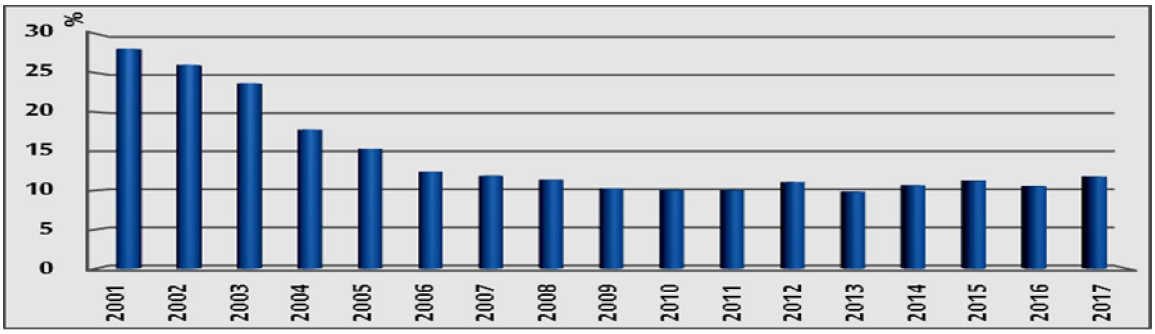

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01

الملاحظ من الشكل هو انخفاض معدلات البطالة في الجزائر قدرت في سنة 2001 بحوالي 28% من إجمالي السكان النشطين، لتبدأ بالتراجع بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحسن المؤشرات الاقتصادية بارتفاع اسعار النفط في السوق الدولية، وما نتج عنها من ارتفاع للمداخيل النفطية في الجزائر وضرورة استغلالها، من خلال تنفيذ مجموعة البرامج التنموية المتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث قدرت نسبة البطالة في نهاية سنة 2004 بـ 17.5% بعد أن كانت 28%، والبرنامج التكميلي للفترة 2005-2009 حيث قدرت معدلات البطالة بـ 11.3 بالمئة بعد أن كانت 15.3% سنة 2005، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 حيث قدرت معدلات البطالة بـ 10.6% سنة 2014.

إن هذا التراجع في معدلات البطالة كان نتيجة حتمية تطبيق سياسة انفاقية توسعية ذات النهج الكينزي التي اتبعتها الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2001، حيث عملت هذه المخططات على استحداث حوالي 720 ألف منصب عمل منها 400 ألف منصب دائم، وهذا الانخفاض في معدلات البطالة يعتبر شكليا أكثر منه حقيقيا خصوصا في ظل اعتماد سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج ومناصب الشكة الاجتماعية ذات الاجور المنخفضة، بالإضافة الى أنها عقود مؤقتة (بن جلول خالد وفريد حدادة 2018، ص 154). كما نلاحظ أيضا منذ سنة 2014 ارتفاعا بسيطا في معدلات البطالة، ويفسر ذلك باتباع الدولة لسياسة تقليص النفقات والاستثمار العمومي بسبب انخفاض أسعار النفط.

4. قياس وتحليل أثر التغيرات في العوائد المالية النفطية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1997-2017

1.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: سنقوم من خلال هذه الدراسة محاولة تقدير الأثر الذي يحققه التغير في إيرادات الموارد النفطية الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط العالمية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1997-

2017، وسنقوم بذلك أولا من خلال بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وقد تم الاعتماد على بيانات سلسة زمنية سنوية للفترة 1997-2017، لكل من متغيري الدراسة على النحو التالي: إيرادات الموارد النفطية"ونقيسها بنسبة إيرادات الموارد النفطية من الناتج المحلي الاجمالي، حيث تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك العالمي، وهو المتغير المستقل ونرمز له بالرمز RP. و"معدلات البطالة" وهي نسب معدلات البطالة المحققة فعلا في الجزائر، ويتم الحصول عليها من تقارير البنك المركزي، وهي تمثل المتغير التابع ونرمز له CH.

ملاحظة: (نقوم بإدخال اللوغار يتم على السلاسل الزمنية المستخدمة قصد تفادي اللاتجانس الممكن حصوله بين البيانات، حيث نرمز للوغاريتم إيرادات الموارد النفطية بالرمز LNRP ولوغاريتم معدلات البطالة بالرمز LNCH)

2.4 تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعدلات البطالة بدلالة ايرادات الموارد النفطية

سنقوم بتقدير معادلة انحدار لوغاريتم معدلات البطالة على لوغاريتم إيرادات الموارد النفطية بطريقة المربعات الصغرى العادية **OLS**، وتكون معادلة الانحدار على النحو التالي: $\mathbf{LNCH = c_1 + c_2 (LNRP) + e_t}$

حيث يشير c_1 و c_2 إلى معالم النموذج و تمثل $\mathbf{e_t}$ بواقي النموذج أو الأخطاء، بالاستعانة ببرنامج Eviews9

الجدول رقم (01): نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة OLS

Dependent Variable: LNCH
Method: Least Squares
Date: 12/02/19 Time: 12:02
Sample: 1997 2017
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRP	-0.438017	0.261004	-1.678201	0.1097
C	4.031211	0.780138	5.167307	0.0001

R-squared	0.129094	Mean dependent var	2.731155
Adjusted R-squared	0.083257	S.D. dependent var	0.441205
S.E. of regression	0.422439	Akaike info criterion	1.204850
Sum squared resid	3.390643	Schwarz criterion	1.304329
Log likelihood	-10.65093	Hannan-Quinn criter.	1.226440
F-statistic	2.816358	Durbin-Watson stat	0.132034
Prob(F-statistic)	0.109681		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن المعلمة (LNRP)غير معنوية احصائيا (prob=0.1097) ومعامل التحديد (R^2=0.13) يعني أن 13% من معدلات البطالة المحققة في الجزائر خلال الفترة 1997-2017 تفسر بدلالة إيرادات الموارد النفطية، و87 % تفسر بدلالة متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. كما أن النموذج غير مقبول إحصائيا بشكل عام، لأن قيمته الاحتمالية (prob=0.11) وهو غير معنوي، وغير صالح للتفسير الظاهرة المطلوبة، كما أن قيمة (DW_{stat}=0.13) وهي قيمة تقترب من الصفر وبعيدة عن رقم 02، تدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (البواقي)، وهو ما يتناقض مع الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن الكشف عه باستخدام الاختبارات التالية:

1.2.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: للكشف عن طبيعة التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر هذه الطريقة، نقوم باجراء اختبار Jarque-Bera ويوضح الشكل التالي نتائجه:

الشكل رقم (07): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر

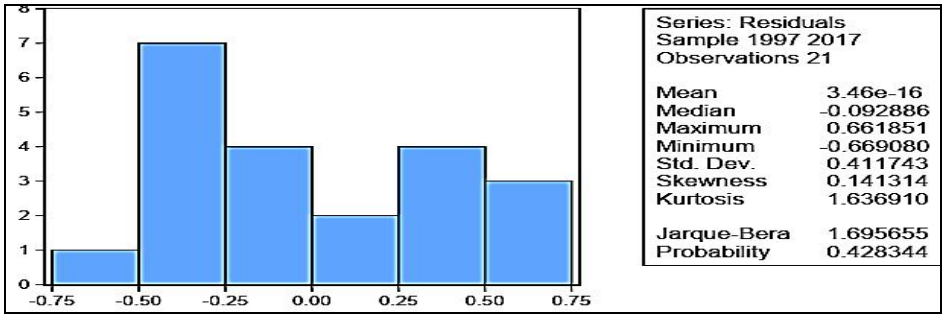

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

توضح النتائج المتحصل عليها أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera هي 0.43 وهي قيمة أكبر من كل مستويات المعنوية 1% و5% و10%، أي أن النموذج معنوي، إلا أنه من الملاحظ أن التوزيع الطبيعي للأخطاء لا تأخذ شكل الهرم، وهو دلالة على أن هذا التوزيع الطبيعي غير متجانس، مما يعني قبول الفرض العدم الذي ينص على أن البواقي لا تتبع توزيعا طبيعيا.

2.2.4 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM) وثبات تباينه (ARCH): للكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي للبواقي نقوم باختبار مضاعف لاغرانج (LM)، ومن جهة أخرى نقوم باستخدام اختبار (ARCH) من أجل معرفة مدى ثبات تباين هذه البواقي، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (02): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM TEST) وثبات تباينه (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH				Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	9.548510	Prob. F(1,18)	0.0063	F-statistic	36.32843	Prob. F(2,17)	0.0000
Obs*R-squared	6.932143	Prob. Chi-Square(1)	0.0085	Obs*R-squared	17.01815	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

تشير نتائج الجدول إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر وفق طريقة OLS، حيث أن القيمة الاحتمالية لاحصائية chi-square تساوي 0.0002، وهي أقل بكثير من مستويات المعنوية 1% و5% و10%، ما يعني رفض الفرض العدم، الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، ونقبل الفرض البديل، الذي ينص على أن هناك ارتباط ذاتي للبواقي مدعمين ذلك بالملحق 01 هو خروج دالتي الارتباط الجزئي والبسيط لبواقي النموذج عن مستويات الثقة الممثلة بالخطوط المتقطعة. ومن جهة أخرى يشير ارتباط ARCH

إلى أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر F-statistic أقل بكثير من مستويات المعنوية 1% و5% و10%، ما يعني رفض الفرض العدم، الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن النموذج المقدر عير صالح في تفسير التغيرات التي تحدثها إيرادات الموارد النفطية على معدلات البطالة، وسيتم اللجوء إلى طريقة ثانية من طرق النمذجة القياسية، بهدف إعطاء قراءة إحصائية صحيحة في مدى قدرة إيرادات الموارد النفطية في التأثير على معدلات البطالة في الجزائر.

3.4 تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR: بعد التأكد من ضعف نموذج متجه الانحدار الذاتي في تفسير العلاقة المطلوبة ضمن دراستنا البحثية، نتيجة لعدم معنوية النموذج ككل أو معالمه، ووجود ارتباط ذاتي بين البواقي وعدم اتباعها للتوزيع الطبيعي، سنقوم بمحاولة تقدير نموذج أمثل باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR، لكن قبل هذا لابد من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) باختبار فيليبس بيرون، للتأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات الاستقرارية.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية		المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني	
		PP test statistic	*Test critical values: 5%*	*PP test statistic*	*Test critical values: 5%*	*PP test statistic*	*Test critical values: 5%*
LNRP	*Constant, Linear Trend*	-0.844780	-3.658446	-9.202401	**-3.673616**	-	-
	Constant	-1.506660	-3.020686	-4.354284	**-3.029970**	-	-
	None	-0.338956	-1.959071	-4.511821	**-1.960171**	-	-
LNCH	*Constant, Linear Trend*	-0.600070	-3.658446	-2.926591	-3.673616	-8.476253	**-3.690814**
	Constant	-1.238393	-3.020686	-2.735057	-3.029970	-7.500314	**-3.040391**
	None	-1.722437	-1.959071	-2.457955	-1.960171	-7.743700	**-1.961409**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

السلسلة الزمنية للمتغير LNRP هي غير ساكنة في المستوى أما عند احتساب الفروق الأولى لهذه السلسة فتصبح مستقرة، حيث أصبحت قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة وذلك عند كل من الثابت والقاطع، الثابت، بدون ثابت ولا قاطع، وهو الأمر ذاته بالنسبة للسلسلة الزمنية للمتغير LNCH، إلا أن هذه الأخيرة تستمر عدم استقراريتها في الفرق الأول، ولا تستقر إلا عند احتساب الفروق الثانية، حيث قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة وذلك عند كل من الثابت والقاطع، الثابت، بدون ثابت ولا قاطع، وعليه يمكننا القول أنه لا وجود للتكامل المشترك بين المتغيرين، ومنه نلجأ إلى تقدير نموذج متجه الإنحدار الذاتي **VAR**.

1.3.4 تقدير نموذج VAR: قبل تقدير نموذج VAR نقوم أولا بتحديد درجة الإبطاء المثلى بالاعتماد على كل من معياري AIC وHQ الذين يشيران إلى درجة تأخير مساوية لثلاث سنوات، أي: p=1 (أنظر الملحق 4)، ومنه يمكن تقدير نموذج VAR (1) (أنظر الملحق 3) وتتشكل لدينا معادلة معدلات البطالة التالية:

$$D(D(LNCH)) = -0.596*D(D(LNCH(-1))) - 0.009*D(LNRP(-1)) + 0.002$$

$$R=32\% \qquad R^2=23\% \qquad F_c=3.49$$

2.3.4 دراسة صلاحية النموذج: من أجل التأكد من صحة النتائج المتوصل إليها في النموذج المقدر بواسطة متجه الانحدار الذاتي VAR (1)، سنقوم بإجراء بعض الاختبارات، سواءا للكشف عن مدى صلاحية هذا النموذج، أو من أجل الكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي للبواقي، وما إذا كانت تتبع توزيعا طبيعيا أم لا.

3.3.4 اختبار استقرارية النموذج ككل: من خلال الملحق 5 نلاحظ أن كافة الجذور العكسية هي ذات قيمة أقل من الواحد، حيث تقع كلها داخل الدائرة الأحادية، هذا ما يعبر عن استقرارية نموذج متجه الانحدار الذاتي المقدر.

4.3.4 اختبار غياب الارتباط الذاتي لبواقي النموذج وثبات تباينها: نلاحظ من خلال الملحقين 6 و7 أن قيم الاحتمالية لهذين الاختبارين أكبر من 0.05، وهذا ما يدل على غياب الارتباط الذاتي لبواقي النموذج مع ثبات تباينها، ويدعم هذين الاختبار دوال الارتباط الذاتي والتقاطعية لبواقي النموذج المقدر (الملحق 8) حيث تقع كل هذه المعاملات داخل مجال الثقة الممثل بالخطين المتقاطعين.

من خلال ما سبق نستنتج أن النموذج المقدر جيد وصالح في تفسير العلاقة بين معدلات البطالة وإيرادات الموارد النفطية.

5.3.4 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: بالنظر للملحق 9 نجد أن بواقي نموذج متجه الإنحدار الذاتي تتوزع توزيعا طبيعيا حسب اختبار Jarque – Bera حيث أن كافة القيم الاحتمالية للإحصائيات أكبر من 0.05.

6.3.4 التحليل الاحصائي والاقتصادي لمعادلة البطالة: معامل الارتباط **R=32%** يشير إلى انخفاض الارتباط بين الموارد المالية النفطية (كمتغير مستقل) ومعدلات البطالة في الجزائر (كمتغير تابع) خلال الفترة 1997 - 2017، ومعامل التحديد المقدر بـ **R^2=23%**، يدل على أن مقدار التغير في معدلات البطالة في الجزائرمفسر ة بتغيرات الموارد المالية النفطية بقوة تفسيرية مقدرة بـ **23%** وبدلالة تأخر سنة واحدة، والنسبة الباقية **77%** تعود لعوامل أخر ى لم تدرج في النموذج، كما تشير إحصائية فيشر **F_c=3.49** إلى معنوية النموذج.

اقتصاديا، يتأثر معدل البطالة في الجزائر في السنة t بالارتفاع الحاصل في حجم ايرادات الموارد النفطية في السنة t-1، وذلك بانخفاض قدره **0.009**لكل ارتفاع بوحدة واحدة في هذه الإيرادات.

ويفسر ذلك باتجاه الدولة الجزائرية نحو زيادة نفقاتها العامة ضمن سياسة مالية توسعية على مختلف المشاريع الاستثمارية، التي تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو وتنشيط الاقتصاد ككل، من خلال اتاحة فرص العمل بأجور

جيدة، حيث أن زيادةحجم إيرادات الدولة الجزائرية من النفط (الخاضع لتقلبات أسعاره في السوق الدولية) يؤدي إلى رفع الدولة من الإعانات الاقتصادية للمنتجين، أو بتوسيع الخدمات الاجتماعية، الأمر الذي يخلق فرص جديدة للعمل، فتخفف من حدة البطالة، وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين حجم الإيرادات النفطية للدولة والبطالة في الجزائر.

7.3.4 تحليل الاستجابة الدفعية للبطالة إثر صدمة في إيرادات الموارد النفطية

نقوم من خلال الاختبار الموالي بتتبع مدى استجابة معدلات البطالة في الجزائر لـ10سنوات عند إحداث صدمة حالية في الموارد المالية النفطية، والنتائج المتوصل إليها تظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): نتائج تقدير ومحاكاة الاستجابة الدفعية للبطالة لـ 10سنوات اثر صدمة في ايرادات الموارد

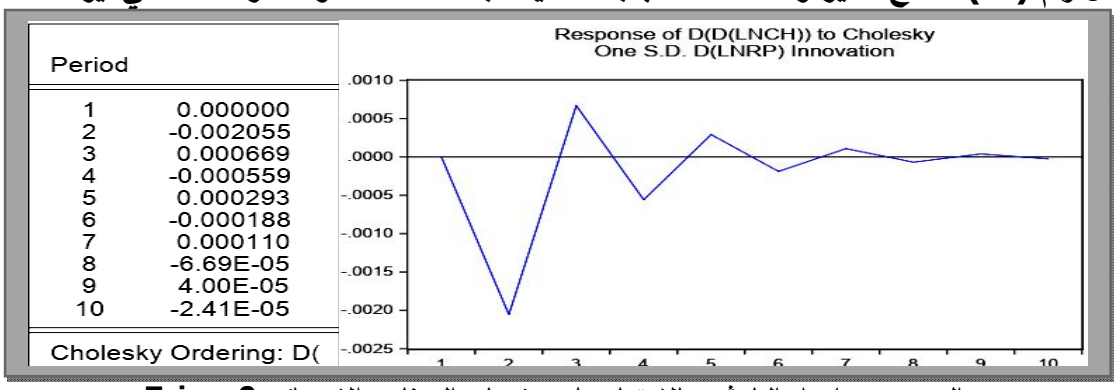

Period	
1	0.000000
2	-0.002055
3	0.000669
4	-0.000559
5	0.000293
6	-0.000188
7	0.000110
8	-6.69E-05
9	4.00E-05
10	-2.41E-05

Cholesky Ordering: D(

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على مدار 10سنوات والمبينة في الشكل أعلاه، يتضح أن حدوث أي صدمة مفاجئة في إيرادات الموارد النفطية وبمقدار إنحراف معياري واحد، يكون تأثيره في نفس السنة منعدما، لكن تظهر هناك تغيرات سلبية (انخفاض معدلات البطالة بصدمة موجبة في الإيرادات النفطية) في السنة الموالية من حدوث الصدمة، وتتواصل الاستجابة فيها بشكل متذبذب بعد السنة الأولى صعودا وهبوطا إلى غاية السنة العاشرة بقيم جد ضعيفة وتحول نحو الانعدام والثبات في نقطة الأصل في المديين الطويل والمتوسط. وهنا يفسر ارتباط معدلات البطالة بعوامل أخرى غير الموارد النفطية الخاضعة لأسعار النفط من جهة، وارتباطها بالمتغيرات المستجدة فيها في كل سنة، وبكيفية استغلالها على النحو الأمثل من طرف الدولة في إنجاز المشاريع الاستثمارية، بما يحقق مناصب العمل المستحدثة وتمتص البطالة. ويشير الشكل التالي إلى اتجاه السببية بين متغيري الدراسة:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/02/19 Time: 11:34
Sample: 1997 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNRP does not Granger Cause LNCH	20	6.29524	0.0225
LNCH does not Granger Cause LNRP		0.33172	0.5722

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

من خلال نتائج اختبار السببية يمكننا القول أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه، تتجه من متغيرة إيرادات الموارد النفطية نحو معدلات البطالة، عند مستويات معنوية 5% (لأن القيمة الاحتمالية لهذه العلاقة السببية تقدر بـ 0.025% وهي كل من 0.05) ما يعني أن حجم إيرادات الموارد النفطية يساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة البطالة، عند مستوى ثقة قدره 95%، من خلال توفير مناصب العمل المستحدثة ضمن مختلف المشاريع الاستثمارية التي يزداد تمويلها والإفاق عليها وعلى عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية بمجرد ارتفاع أسعار النفط العالمية والتي بدورها ترفع من حجم الموارد النفطية للدولة الجزائرية، وبالتالي استحداث مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

5. خاتمة

تعتمد ميزانيات الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، هذه الأخيرة التي تخضع بدورها لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية الدولية، وعلى حجم انتاجه وصادراته، التي تحكمها العديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية مثل قوى العرض والطلب العالميين، وحجم الاحتياطات النفطية العالمية، والمنازعات والحروب. إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحقيق وفرات مالية ناتجة عن ارتفاع العوائد النفطية، يتم استغلالها في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية، ما ينعكس ايجابا على الجانب الاجتماعي بما في ذلك معدلات البطالة.

1.5 النتائج: من خلال هذه الوثيقة البحثية تم التوصل إلى جملة من النتائج التالية:

- عدم فعالية نموذج الانحدار الخطي البسيط في تفسير تأثير إيرادات النفط على معدلات البطالة مقارنة بنموذج VAR؛
- وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وإيرادات الموارد النفطية، حيث أن زيادة الموارد المالية النفطية بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة تقريبا بـ (0.009) بعد سنة واحدة من الزمن t، وهو ما يعني توجه الدولة نحو استغلال هذه الموارد النفطية برفع نفقاتها على مختلف المشاريع الاستثمارية ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (برامج الإنعاش الاقتصادي) ضمن سياسة مالية توسعية، مما يجعلها قادرة على امتصاص البطالة، لكن الملاحظ من خلال دوال الاستجابة الدفعية أنها معالجة ظرفية ومؤقتة لها بسبب الارتباط الوثيق لنفقات الدولة بحجم الإيرادات النفطية، هذه الأخيرة التي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات الدولة

الجزائرية، والتي تكون خاضعة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى تكون أغلب المناصب المستحدثة غير دائمة، وبالتالي ضرورة استمرارية أن تكون حجم الإيرادات النفطية للدولة مرتفعة، حتى تستطيع التوسع في نفقاتها على مختلف البرامج الاستثمارية، ومن أجل القدرة على الحفاظ على الأثر الإيجابي المتمثل في امتصاص البطالة على المديين المتوسط والطويل، فهي تعتبر بذلك المحرك الأساسي للتنمية في البلد.

2.5 التوصيات: ومن أهم توصياتنا في هذه الدراسة هو ضرورة العمل على جعل السياسة الانفاقية ذات آثار طويلة المدى على البطالة وليس مؤقتة فقط، وكذلك العمل على تفعيل السياسات الاقتصادية الأخرى إلى جانب السياسة المالية، وتنويع إيرادات الدولة والتخلص من تبعيتها لأسعار النفط بما يحقق تنشيطا للعمالة وامتصاصا للبطالة.

6. قائمة المراجع:

- بلعور سليمان: "**تأثير سعر برميل النفط على بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2011**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد06، العدد01، جامعة الاغواط، 2015، ص: 150.
- بن جلول خالد وفريد حدادة: "**اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الاجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**"،مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 5، ديسمبر 2018 ص: 154.
- بورحلي خالد وبوروشة كريم: "**تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2014**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية والمصرفية، العدد 03، 2017، ص: 146.
- بوعوينة مولود وهاشم جمال: "**العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر - مقاربة تحليلية وصفية**" مجلة الريادة للتجارة والاقتصاد، المجلد03، العدد 02، الجزائر، 2017، ص ص: 124، 125.
- جابر سطحي: "**تطورات أسعار النفط وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005- 2017)**"، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص: 844.
- جون بيفيس وأخرون: "**ثمانية أشكال بيانية تظهر أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2016، وفشل هذا الانهيار في تعزيز النشاط الاقتصادي**"، على الرابط:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts
- خليل عبد القادر رقاب طارق: "**أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 32(01)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2016، ص: 210.
- سالمي محمد دينوري وعلاق فاطمة: "**دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، جوان 2018، ص: 396.
- سليمان زواري فرحات: "**الاستراتيجيات البديلة للاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000 إلى 2016)**"، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد 02، العدد01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2018، ص: 466.

- عبد النور صديقي: **"سياسات الحد من البطالة في الجزائر، دراسة مقارنة بين البرامج الحكومية وجهود مؤسسات المجتمع المدني"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي عبد العزيز، الجزائر، 2018/2017، ص: 74

- العجاج فاطمة الزهراء وقليل زينب: **أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية في الفترة من"، 1986-2016**" مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 03ن العدد02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، جوان 2019، ص: 512.

- قادري محمد: **"أثر الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد3، ديسمبر 2017 ص: 177.

- مالكي عمار: **"دراسة أثر تقلبات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2016)**، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 1، العدد4 جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017، ص:86.

- مراد علة: **"تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة_ (2000 - 2014)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد09، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص: 203.

- موسى جديدي: **"دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد7، السنة7، جامعة الوادي، الجزائر، 2016. ص: 171.

- نادية العقون وأسماء مخاليف **"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017)"**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، 2019، ص: 126.

- البنك الدولي: **(منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، "أسعار النفط .. إلى أين؟"**، الموجز الاقتصاد الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 7، يوليو، 2016 ص: 04.

- **"التطورات العالمية: الانعكاسات بالنسبة لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي"**، أبريل 2019، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص: 02، الرابط:

https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2019/04/17/reo-menap-cca-0419

- البنك المركزي، تقارير سنوات 2002، 2006، 2010، 2013، 2017 **https://www.bank-of-algeria.dz/**

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2011 الموقع **/http://www.ons.dz**

- قاعدة بيانات البنك العالمي، على الرابط: **https://data.albankaldawli.org/**

- Benyahia salima : "**le chômage en Algérie : caractéristiques, causes et conséquences**" **revue de l'ijtihad d'études juridiques et économiques**, vol(8), n(1), 2019. pp : 16,17

- Boriche lahcéne : "**les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique 1980-2009**", thèses de doctorat en sciences économiques, 2012/2013,p106

- Lamia benhabibe, philippe Adair: **les déterminants du chômage des jeunes dans la wilaya de tizi-ouzou, Algérie**, les publication de la recherche gouvernance&économique sociale, N3,décembre 2016 ,p 72

- Pazouki, A. & Pazouki, a. M. R. **Analysing the effects of oil price shocks on government expenditure in the Iranian economy**. International Journal of Energy and Statistics, 2(2). 2014, p:106.

-

7. الملاحق:

الملحق رقم: 01

السنة	إيرادات الموارد النفطية %من الناتج المحلي الاجمالي	البطالة %	الايرادات العامة	الايرادات المحروقات	النفقات العامة	السنة	إيرادات الموارد النفطية % من الناتج المحلي الاجمالي	البطالة %	الايرادات العامة	الايرادات المحروقات	النفقات العامة
1997	15,17	28	926,6	592.5	845.1	2008	30,49	11,3	5190,5	4088.6	4191
1998	9,23	28	774,6	425.9	876	2009	20,64	10,2	3676	2412.7	4246
1999	13,35	29	950,5	588.3	961.7	2010	23,41	10	4392,9	2905	4467
2000	20,63	29	1578,1	1213.2	1178	2011	27,31	10	5790,1	3979.7	5854
2001	17,58	28	1505,5	1001.4	1321	2012	26,17	11	6339,3	4184.3	7058
2002	18,41	26	1603,2	1007.9	1551	2013	23,82	9,8	5957,5	3678.1	6024.1
2003	20,23	23,7	1974,4	1350	1690	2014	20,47	10,6	5738,4	3388.4	6996
2004	22,23	17,7	2229,7	1570.7	1891.8	2015	12,85	11,2	5103,1	2373.5	7656.3
2005	29,09	15,3	3082,6	2352.7	2052	2016	10,05	10,5	5110,1	1781.1	7298
2006	30,67	12,3	3639,8	2799	2453	2017	12,31	11,7	6182,8	2372.5	7389.3
2007	28,69	11,8	3687,8	2796.8	3109						

المصدر: (إيرادات الموارد النفطية % من الناتج المحلي الاجمالي) قاعدة بيانات البنك العالمي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/ (معدلات البطالة النفقات العامة وايرادات النفطيةوالايرادات العامة) تقارير البنك المركزي 2002، 2006، 2010، 2013، 2017. https://www.bank-of-algeria.dz/

الملحق رقم2: دالتي الارتباط الجزئي والبسيط لبواقي النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرة العادية

Correlogram of Residuals

Date: 12/02/19 Time: 12:24
Sample: 1997 2017
Included observations: 21

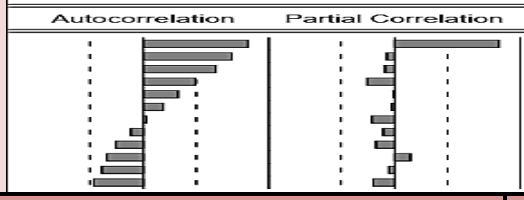

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.865	0.865	18.087	0.000
2			0.734	-0.058	31.800	0.000
3			0.603	-0.079	41.546	0.000
4			0.434	-0.229	46.905	0.000
5			0.292	-0.016	49.471	0.000
6			0.170	-0.018	50.405	0.000
7			0.026	-0.181	50.428	0.000
8			-0.102	-0.098	50.816	0.000
9			-0.229	-0.150	52.919	0.000
10			-0.296	0.136	56.769	0.000
11			-0.343	-0.043	62.466	0.000
12			-0.403	-0.179	71.177	0.000

الملحق رقم 3: نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 12/04/19 Time: 18:11
Sample (adjusted): 2000 2017
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(D(LNCH))	D(LNRP)
D(D(LNCH(-1)))	-0.595750	-0.527185
	(0.22929)	(0.48251)
	[-2.59820]	[-1.09259]
D(LNRP(-1))	-0.009234	0.270174
	(0.10987)	(0.23120)
	[-0.08404]	[1.16858]
C	0.001970	-0.007674
	(0.02507)	(0.05276)
	[0.07858]	[-0.14545]
R-squared	0.317442	0.129400
Adj. R-squared	0.226434	0.013320
Sum sq. resids	0.169408	0.750170
S.E. equation	0.106273	0.223632
F-statistic	3.488070	1.114745
Log likelihood	16.45145	3.059556
Akaike AIC	-1.494606	-0.006617
Schwarz SC	-1.346210	0.141778
Mean dependent	0.004062	-0.004506
S.D. dependent	0.120829	0.225136
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000560
Determinant resid covariance		0.000389
Log likelihood		19.59404
Akaike information criterion		-1.510449
Schwarz criterion		-1.213658

الملحق رقم5: الدائر الأحادية لاستقرار النموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: D(D(LNCH)) D(LNRP)
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 12/04/19 Time: 18:13

Root	Modulus
-0.601336	0.601336
0.275759	0.275759

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

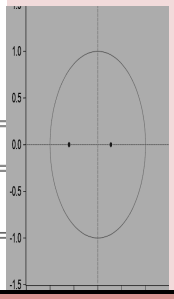

الملحق رقم 6: نتائج اختبار مضاعف لاقرانج للارتباط

VAR Residual Serial Correlation LM Tes
Null Hypothesis: no serial correlation at
Date: 12/04/19 Time: 18:17
Sample: 1997 2017
Included observations: 18

Lags	LM-Stat	Prob
1	5.352851	0.2530
2	0.354937	0.9860
3	0.593608	0.9638
4	3.019088	0.5546
5	1.979622	0.7395
6	2.513871	0.6422
7	3.611074	0.4612
8	2.838768	0.5852
9	3.385433	0.4955
10	1.293263	0.8625
11	4.761477	0.3127
12	8.545101	0.0735

Probs from chi-square with 4 df.

الملحق رقم 4: تحديد درجة التأخير

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	14.56998	NA	0.000760*	-1.509997*	-1.327409*	-1.526899*
2	16.77214	3.145942	0.001012	-1.253163	-0.887987	-1.286966
3	17.44877	0.773290	0.001772	-0.778395	-0.230632	-0.829101
4	20.48459	2.602130	0.002470	-0.640655	0.089696	-0.708262
5	27.11995	3.791634	0.002563	-1.017135	-0.104196	-1.101644

الملحق رقم 9 اختبار Jarque – Bera للتوزيع الطبيعي للأخطاء

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.397928	2	0.4971
2	0.930321	2	0.6280
Joint	2.328249	4	0.6756

الملحق رقم 7: نتائج اختبار عدم ثبات تباين الخطأ

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 12/04/19 Time: 18:16
Sample: 1997 2017
Included observations: 18

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	2.114553	NA*	2.238939	NA*	NA*
2	2.416533	0.6596	2.578666	0.6306	4
3	3.027694	0.9326	3.312059	0.9133	8
4	6.045522	0.9138	7.192124	0.8447	12
5	7.611174	0.9596	9.359949	0.8979	16
6	9.616472	0.9746	12.36790	0.9028	20
7	12.35919	0.9756	16.85598	0.8547	24
8	14.18661	0.9858	20.14534	0.8591	28
9	15.72536	0.9929	23.22284	0.8712	32
10	16.51690	0.9978	25.00379	0.9157	36
11	17.84521	0.9990	28.41945	0.9146	40
12	20.29269	0.9992	35.76191	0.8072	44

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

الملحق رقم 8: الارتباط الذاتي والتقاطعي لبواقي النموذج المقدر

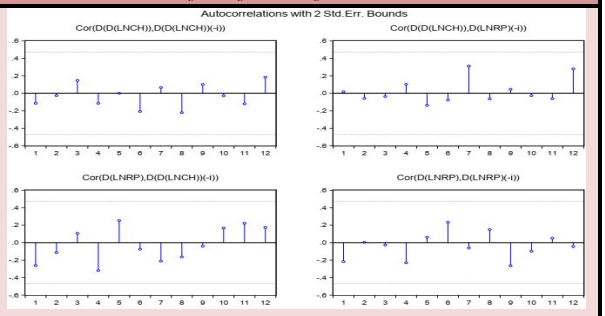

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9